



المراسم المُنعقدة في مجلس القضاء الأعلى العراقي  
لتسليم شهادات إكمال الدورات الأساسية والمُتقدمة في  
القانون الجنائي الدولي والقانون الإنساني الدولي

مُلاحظات السيد كريستيان ريتشر  
المُستشار الخاص ورئيس فريق التحقيق التابع للأمم المتحدة لتعزيز المُساءلة عن الجرائم المُرتكبة من جانب تنظيم  
الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش

6 شباط/فبراير 2022

معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، القاضي فائق زيدان

أعضاء مجلس القضاء العراقي المُحترمين المُشاركين في الدورات الأساسية والمتقدمة في القانون الدولي الإنساني  
والقانون الجنائي الدولي،

إنه لمن دواعي سروري أن أقف بينكم هنا اليوم لأشيد بعمليكم وتفانيكم، وأني مُمتن وسعيد لوجودكم هنا وخاصة أولئك الذين  
تحملوا عناء السفر من إقليم كردستان في وقتٍ قصيرٍ نسبياً. شكراً لكم على بذل وقتكم لتكونوا بيننا اليوم؛ هنا في مكانكم  
الطبيعي؛ ألا وهو مجلس القضاء الأعلى العراقي المرموق.

أولاً، أود أيضاً أن أهنيكم بمناسبة يوم القضاء العراقي، والذي احتفلتم به جميعكم منذُ وقتٍ ليس ببعيد.

لقد سُرت وتشرّفت باللقاء بعدد منكم شخصياً، ورأيت عن كثب العمل الرائع الذي تقومون به، والذي يجري بعضه بالتعاون  
مع فريق التحقيق (يونيتاد). وكما أقول دائماً فإنّ القضاء العراقي هو الشريك الطبيعي لفريق التحقيق (يونيتاد) في خدمة الهدف  
النهائي المتمثل في تحقيق المُساءلة وضمان العدالة عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام  
(داعش).

أستطيع أن أقول بثقة، أنه وبينما نقف بين هذه المجموعة الرائعة والمُتفانية اليوم، فإننا أقرب إلى تحقيق هذا الهدف أكثر  
من أي وقتٍ مضى.

وكما تعلمون، لقد وصلت إلى العراق بعد أن توليت مسؤولياتي بصفتي المُستشار خاص ورئيس فريق التحقيق (يونيتاد)، قبل  
أكثر من ثلاثة أشهر بقليل، حيثُ استفدت من هذا الوقت ليتكون لدي الفهم اللازم لعمل فريقتي والبيئة العملية لفريقي.

ولقد ركزت خلال تلك الفترة على عقْد أكبر قدرٍ مُمكن من اللقاءات مع مسؤولين عراقيين، بمن فيهم عدد منكم، وبالطبع مع سعادة القاضي زيدان. وربما يُمكنني أن أُلخص أهدافي الرئيسية منذ قدومي إلى العراق على النحو التالي:

1. الاستماع إلى الجانب العراقي، سواء من النظام القضائي أو من الحكومة، حول كيفية تعزيز تعاوننا على نحوٍ يخدم تنفيذ ولاية فريق التحقيق (يونيتاد) بشكلٍ أفضل.
2. خوض التجربة المباشرة لعمل فريقتي على أرض الواقع، والذي يتم جزء كبير منه بالتعاون مع النظراء العراقيين، ولا سيما القضاء، على نحو يومي. ويجدر بي القول إنَّ حجم العمل المُنجز، وكذلك مستوى المهنية والخبرة في القضاء العراقي قد أبهرني.
3. التوصل إلى رؤية، من خلال العمل مع فريقتي وبالتشاور معكم، حول أفضل السبل للمُضي قُدماً في عملنا لخدمة الهدف النهائي الذي ذكرته للتو، والمُتمثل في تحقيق المُساءلة وضمان العدالة عن الجرائم الدولية المُرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام.

وكما تعلمون، فأنا شخصياً لستُ غريباً عن هذا الهدف النهائي، ولا عن هذا التجمع الذي أقف بينه اليوم؛ ففي مناصبي السابق كمدعٍ عام فدرالي لدى محكمة العدل الفدرالية في ألمانيا، وأيضاً عندما كنتُ رئيساً لوحدة جرائم الحرب الألمانية (S4)، مثلاً هذا الهدف جوهر عملي لسنوات عديدة. وكما ذكرتُ مراراً في العديد من الاجتماعات خلال الأسابيع والأشهر الماضية، فأنا مُدعٍ عام ولستُ بِمؤرخ. فإنَّ الغرض من عمل فريق التحقيق (يونيتاد) هنا هو ببساطة ليس لإنشاء سجل لجرائم داعش، ولكن لمُحاسبة أعضاء تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام؛ أولئك الذين ارتكبوا مثل هذه الجرائم الدولية البشعة، من خلال إجراء المُحاكمات القائمة على الأدلة أمام المحاكم المُختصة. ولعلكم خير من يعرف أن ولايتنا تتناول الجرائم الدولية وليس الإرهاب، ويُعدّ هذا التمييز أساسياً من حيث الآثار القانونية، فضلاً عن مُشاركة الضحايا وحقوقهم.

إنَّ فريق التحقيق (يونيتاد) ملتزم بالعمل مع العراق لضمان توجهننا نحو تحقيق هذا الهدف، ونحو إجراء مثل هذه المُحاكمات التي تستند إلى الأدلة في العراق. وكما أكّدت لجميع المسؤولين العراقيين الذين إلتقيتُ بهم على مدار الأسابيع الماضية، فإن العراق هو المتلقي الرئيسي للعمل الذي يضطلع به فريق التحقيق (يونيتاد). وما نرغب برؤيته هو أن يتخذ العراق دوره الريادي الطبيعي في تحقيق المُساءلة عن الجرائم الدولية التي ارتكبتها تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، بموجب المعايير الدولية وبما ينسجم وسياسات الأمم المتحدة وقُضلى ممارساتها. وكما ذكرتُ خلال إحاطتي الأولى التي قَدمتها إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في شهر كانون الأول/ديسمبر من السنة الماضية، ينبغي الإشادة بالعراق لقيادته العالمية في تقديم طلب إنشاء فريق التحقيق (يونيتاد) ولتعاونه مع الفريق حتّى يومنا هذا، حيثُ يُعدّ هذا الدور دوراً هاماً في تعزيز المُساءلة الدولية عن الجرائم المُرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام، والأهم هو دور العراق في تحقيق العدالة

للضحايا وللناجين، وجُلَّهم من مواطني هذا البلد. وفي هذا السياق، فالإشارة للعراق تعني تحديدا النظام القضائي العراقي، أي أنتم. فبتفانيكم ومهنتيكم وخبراتيكم، إنني على ثقة بأننا سوف نعمل معا نحو تحقيق هذا الهدف.

إن هدفنا بصفتنا فريق التحقيق (يونيتاد)، هو مدّ يد العون لكم في تحقيق العدالة عن الجرائم المُرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام ضدّ المجتمعات المحلية في العراق. وفي ذلك نأمل أن نلبّي توقعات واحتياجات الناجين، بينما نوَقِّر في الوقت ذاته منصّة يُمكن من خلالها أن نُظهر للعالم سجلاً تاريخياً لا يُمكن إنكاره حول الجرائم المُرتكبة من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام والجرائم ضدّ الإنسانية وجرائم الحرب وفي بعض الحالات جرائم الإبادة الجماعية.

إنّ السبيل للمُضي قُدماً كما أراه الآن، هو أن نبدأ بالعمل يدأ بيد لبناء قضايا حول أحداث معينة وأفراد معينين، يُمكن محاكمتهم عن الجرائم الدولية المُرتكبة في العراق؛ الأمر الذي يتطلب، بطبيعة الحال، تبني إطار قانوني مناسب يسمح بالتعامل مع جرائم تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام باعتبارها جرائم دولية. فنحن نرغب بأن نكون مستعدين، لیتسّى بدء مثل تلك المُحاكمات حالما يكون الإطار القانوني المطلوب جاهزاً. وينبغي أن يكون تبني هذا الإطار القانوني مبادرة تقودها العراق، حيث أن ذلك منوطٌ بمُمثلي العراق المنتخبين لتحديد كيفية المُضي قُدماً في تبني مثل هذا الإطار. وفي الوقت نفسه، نحن في فريق التحقيق (يونيتاد) نقف على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة في توفير الدعم الفني عندما يُطلب منا ذلك.

إنني مؤمن بأننا أمام فرصة حقيقية لنُظهر من خلالها أنّ تحقيق العدالة عن الجرائم الدولية هو أمر مُمكن في العراق، بالاستناد إلى الأدلة وفقاً لأعلى المعايير الممكنة. وأؤكد لكم أنّ فريق التحقيق (يونيتاد) لن يألُ جهداً في تقديم الدعم لكم، بما في ذلك من خلال إتاحة المزيد من فرص بناء القدرات التي ناقشناها مع سعادة القاضي زيدان لضمان استعداد النظام القضائي العراقي للتعامل مع قضايا تتعلق بالجرائم الدولية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام/داعش.

وأود أن أقدم شُكري إلى جامعة أستراليا الوطنية لشراكتها معنا باعتماد شهادة الدبلوم لهذه الدورة. وعليّ أن لا أنسى أن أشكر زميلنا السابق في فريق التحقيق (يونيتاد)، محمد إبراهيم، الذي لعب دوراً ريادياً في تصميم وتنفيذ البرنامج لهذه الدورة، وتحمل عناء السفر من نيويورك لكي يكون حاضراً معنا في هذا اليوم. وبالطبع أود أن أخصّ بالشكر سعادة القاضي زيدان ومجلس القضاء الأعلى على استضافة هذه المراسم اليوم.

وفي الختام، إنني واثق من أن عملنا سيستمر لينمو بأسمى درجات التعاون، وأودّ أن أشكركم جميعاً مجدداً على وقتكم للحضور هنا هذا اليوم، وها أنا أهنئكم مرةً أخرى لإكمالكم متطلبات شهادة الدبلوم المهمة هذه.